



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



مصدر الصورة: <https://www.bloomberg.com>

موجة الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا وتداعياتها الجيو سياسية على صراع النفوذ الدولي في افريقيا "الانقلاب في النيجر أحدث الفصول"

من اعداد: د. عبد الرزاق غراف/ باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

- طبيعة النخب السياسية والعسكرية الحاكمة: فالنخب الحاكمة في هذه الدول بعد الاستقلال تعتبر امتدادا لمخرجات المنظومة الكولونيالية الفرنكوفونية التي ساهمت في ترسيخ النفوذ الفرنسي في هذه المناطق على مرّ عقود، وهو ما شكّل استمرارية لهذا النفوذ بحكم ولاء هذه النخب لفرنسا التي ظلّت متشبّثة بالملكسبات الجيو سياسية والجيو اقتصادية والثقافية التي حققتها خلال استعمارها لهذه البلدان، واستمرّ الوضع على ما هو عليه عبر أنظمة ديكتاتورية مشبّعة بقيم نخوية تدين بالولاء للإرث الكولونيالي الفرنكفوني، كما واجه هذا الحلف الثنائي بين هذه النخب الحاكمة وفرنسا كل محاولات التحرّر الحقيقية في هذه البلدان إما عبر انقلابات عسكرية أو تدمير للبنية الاقتصادية أو غيرها من سياسات رديئة لظالما استخدمتها فرنسا وحلفائها في هذه الدول.

- سيطرة الشركات الفرنسية على مقدرات هذه الدول: حيث لعب هذا العامل دورا بارزا في استمرار الملكسبات الاقتصادية التي حققتها فرنسا من خلال استعمارها لهذه البلدان، فمن البترول الى الغاز الى المعادن وعلى رأسها الذهب الى اليورانيوم ظلّت الموارد الطبيعية لدول الغرب افريقيا ومنطقة الساحل المصدر الرئيسي لقوة فرنسا الاقتصادية، بل ولموقعها الاستراتيجي كقوة نووية في النظام الدولي.

ولإضفاء شرعية على هذا الاستغلال الاقتصادي تم تأسيس الاتحاد الافريقي - الفرنسي أو كما يطلق عليه إعلاميا «فرانس أفريك» والذي وضع أسس استراتيجية يتم بموجبها منح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية في افريقيا مقابل اتفاقيات أمنية معظم بنودها غير معلن، حيث تبين لاحقا أن من ضمن بنود الشراكة المزدوجة في هذا الاتفاق هو إلزام بعض هذه الدول بوضع 85% من دخلها القومي تحت رقابة البنك المركزي الفرنسي كمقابل للبنية التحتية التي شيدتها فرنسا خدمة لمصالحها الاستعمارية في هذه البلدان، كما أعطت هذه الاتفاقيات وبشكل حصري للشركات الفرنسية الحق في استغلال الموارد الخام في هذه الدول، الى جانب بعض مجالات التعاون الأمني والعسكري التي بقيت هي الأخرى وبشكل حصري تحت النفوذ الفرنسي.

- تواجد عسكري مباشر وازدواجية معيارية تجاه ظاهرة الانقلابات العسكرية: التواجد العسكري الفرنسي المباشر في غرب افريقيا ومنطقة الساحل لظالما لعب دورا بارزا في الحفاظ على العاملين السابقين فهو بمثابة السند الداعم لإستمرار النخب السياسية والعسكرية الموالية لفرنسا كما أنه القوة الرادعة للأخطار المحدقة بمصالح فرنسا الاقتصادية في هذه الدول، فضلا على انه أكثر الأدوات فعالية في تنفيذ ورعاية الانقلابات العسكرية التي لظالما اتسمت بها سياسة فرنسا في مواجهة مناهضي نفوذها في هذه المناطق، فمعظم الانقلابات العسكرية التي شهدتها هذه البلدان طيلة عقود ما بعد الاستقلال كان

تعدّ افريقيا أحد أهم المناطق «الخام» التي من المرجح أن تكون وجهة التنافس الدولي القادم الذي يمتلك مقومات التحوّل الى صراع، وبخاصة في ظل حالة «الاستقطاب» الدولي التي أفرزها الصراع في أوكرانيا، فقد تسارعت التغيرات السياسية في غرب افريقيا وبخاصة في الشقّ الفرنكفوني منه الذي لظالما كان يُحسب على النفوذ الفرنسي الكولونيالي الذي استمرّ وجوده بعد موجة التحرّر التي مسّت دول المنطقة عبر أذرع الناعمة ونخبه التي تدين بالولاء لمصالحه، وقد كان الانقلاب العسكري في النيجر حلقة في سلسلة متسارعة من الانقلابات العسكرية مسّت بداية من سنة ٢٠٢٠ كلا من مالي وبوركينا فاسو وغينيا بالتزامن مع حراك جماهيري معادي لفرنسا في السينغال، فما هي التدايعات الجيو سياسية والإبعاد الداخلية والإقليمية والدولية لهذه التحولات المتسارعة؟ وما مدى فعالية هذه التحولات غير الدستورية (انقلابات عسكرية) في تراجع النفوذ الفرنسي؟ وما أثرها على الإرث التاريخي للتواجد الكولونيالي الفرونكفوني في هذه المناطق؟ وهل تفتح هذه التحولات الباب أمام فصل جديد من التنافس الدولي على افريقيا يحمل في طياته بذور التطور الى مُط متقدم من الصراع الدولي؟ وهذا بحكم الآثار المتبادلة بينه وبين ملفات أخرى على غرار الصراع في أوكرانيا وصعود الصين والتحولات الجارية نحو بناء نظام دولي جديد متعدّد الأقطاب.

١. اطلالة تاريخية/

يعود التواجد الفرنسي في افريقيا الى منتصف القرن السابع عشر وبالضبط سنة 1629 عندما أسس الفرنسيون عديد المراكز التجارية على الساحل الغربي لإفريقيا فيما يعرف اليوم بالسنغال، وأكثر من قرنين ونصف القرن ظل التواجد الفرنسي محتشما في منطقتي غرب افريقيا والساحل الافريقي الى غاية مؤتمر «برلين» سنة 1884 الذي ومن خلاله تمّ تقسيم القارة الافريقية لمناطق نفوذ للقوى الاستعمارية الأوروبية وفي مقدمتها الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني، وعلى إثر هذا المؤتمر الذي أسس للإرث الكولونيالي الفرنكفوني في افريقيا احتلت فرنسا معظم دول غرب افريقيا ومنطقة الساحل بداية من السينغال ومالي وساحل العاج وموريتانيا الى بوركينا فاسو وغينيا وصولا الى النيجر وتشاد وذلك بعد أن احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ وعموم المغرب العربي بداية من سنة ١٨٨٠.

بعد موجة التحرّر التي مسّت معظم المستعمرات الأوروبية في افريقيا وآسيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نالت دول غرب افريقيا ومنطقة الساحل استقلالاً مكبّلا بالمشروطة، حيث ظلّ النفوذ الكولونيالي الفرنسي مستمرا بصور أخرى سواء منها تلك المعبّرة عن القوة الناعمة لفرنسا وأحيانا أخرى تمتزج فيها القوة الناعمة بنظيرتها الخشنة، ومن هذه الصور نجد:



خلال تلك الفترة لإزعاج فرنسا في مناطق نفوذها التقليدية.

إلا أن الثابت أن تراجع فعالية وأهمية بعض هذه العوامل التي لطالما رسمت ملاح النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يعود له كبير التأثير في توفير المعطيات اللازمة التي صنعت المبررات المساهمة في تصاعد ظاهرة الانقلابات العسكرية والتحولت الجارية المناهضة للإرث الفرنسي في هذه المناطق، كما وقّر لها المناخ اللازم لاستمراريتها وديناميكيته المتزايدة وانتقالها في شكل محاكاة بين دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢. واقع جيو سياسي جديد فرضته موجة الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل/

منذ اندلاع موجة الانقلابات العسكرية التي مسّت دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بداية سنة ٢٠٢٠ بدأت المحدّدات الراسمة لمعالم هذا المشهد الأنف وصفه في التغيّر، فمنذ الانقلاب العسكري في مالي وما تلاه من موجة الانقلابات بداية بالانقلاب العسكري في بوركينا فاسو وآخر في غينيا وأخيراً في النيجر، بدت المعطيات أن التطورات الجارية معادية في مجملها للنفوذ الفرنسي التقليدي في هذه المناطق وذلك قياساً على:

التورط الفرنسي حاضراً فيها رعاية وتخطيطاً وتمويلًا مباشراً أو غير مباشر، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ اتخذت الاستراتيجية الفرنسية منحى جديد يرتكز على محاربة الإرهاب والجماعات المتطرفة في هذه المناطق والتي اتخذتها فرنسا حجة لإستمرار تواجدتها في هذه المناطق واطفاء الشرعية الدولية على تدخلاتها العسكرية عبر قرارات أممية تمنح حق التدخل للقوات الفرنسية لمواجهة هذه الجماعات كما حدث في مالي سنة ٢٠١٤.

غير أن فرنسا الراعي الأول للانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مرّ عقود، نجدها اليوم من أشدّ المناهضين لهذه الظاهرة كون مخرجاتها تدشّن مرحلة أفول نفوذها التاريخي هناك، وهو ما يفسّر الإدانة الفرنسية لما يحدث في النيجر وقبلة في مالي وبوركينا فاسو وغينيا وفي مقابل ذلك مباركة فرنسا لإنقلاب تشاد الذي ساهم في المحافظة على ما تريد فرنسا المحافظة عليه، وهو ما يعبر عن تلك «الإزدواجية» التي تشم بها السياسة الفرنسية تجاه التحولات الجارية في مستعمراتها السابقة.

- توافق غربي - غربي على حفاظ فرنسا بمناطق نفوذها: لطالما ساهمت التوافقات الغربية البينية وخاصة الأمريكية - الفرنسية منها في الحفاظ على التواجد الفرنسي في هذه المناطق، بل إن هذا المحدّد يعتبر عاملاً مهماً في تفسير حالة التوافق السوفياتي - الفرنسي النسبي إبان الحرب الباردة، فكلا القطبين لم يسعيا



آخرها الانقلاب العسكري في النيجر، موجة انقلابات عسكرية مسّت دول غرب افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي، ما يُنذر بحدوث جملة من التحولات ستمس حتما بنية التوازنات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة، بما سيرسم معادلة جديدة لحدود نفوذ هذه القوى فضلا على تداعيات ذلك على ملفات دولية ذات صلة على غرار ملف الصراع في أوكرانيا ومستقبل النظام الدولي الذي تبتغيه روسيا والصين.



- النخب العسكرية الحاكمة التي أفرزتها هذه التحولات/ والتي ثبت تشعبها بالمشاعر القومية الراضة والمعادية للهيمنة الفرنسية وإرثها الكولونيالي، وهو ما يفسّر عداها لنظيرتها الداخلية التي لطالما ساهمت في استمرار النفوذ الفرنسي في هذه المناطق، عدا اتخذ جملة من الصور والمظاهر سواء ما ارتبط بموجة الاعتقالات التي تعرّضت لها كثير من رموز النخب الفرنكوفونية الموالية لفرنسا عقب كل انقلاب عسكري أو إزاحة هذه النخب من أي دور سياسي مؤثر في سلطة اتخاذ القرار داخل الأنظمة السياسية التي أفرزتها هذه التحولات.

- المزاج الجماهيري العام لدى شعوب هذه الدول/ والمتوافق مع توجهات قادة هذه الانقلابات وهو ما عبّرت عنه هذه الجماهير بالمظاهرات المساندة لهذه التحولات، والتي عادة ما تكون البعثات الدبلوماسية ومقرات السفارات الفرنسية فضلاً

على القواعد العسكرية الفرنسية وجهتها وهدف لصب جام غضبها على كل ما يرمز لفرنسا.

- التوجهات الإقليمية للأنظمة الحاكمة التي أفرزتها هذه التحولات/ والتي بدأت تأخذ شكل تحالفات إقليمية مناهضة للتواجد الفرنسي الذي يتخذ هو الآخر شكل تحالفات إقليمية على غرار منظمة «الإيكواس» الموالية لفرنسا، ولعلّ البيان الصادر عن كل من مالي وبوركينا فاسو والمهذ بتحرك مشترك في حال اتخذت قوات «إيكواس» قرارها بالتدخل في النيجر لأكثر دليل على ذلك.

- التوجهات الدولية للأنظمة الحاكمة التي أفرزتها هذه التحولات/ والتي تعدّ أقرب إلى روسيا والصين منها إلى أي طرف آخر، رغم أنه لم يتضح بعد مدى تأثير النفوذ الأمريكي بهذه المناطق من هذه التحولات، كون النفوذ الفرنسي كان المستهدف الأول فيها، غير أن الثابت أن هذه التحولات ستعيد رسم خارطة التفاعلات والتوازنات الجيو سياسية في المنطقة، مع احتمال تشكّل توافقات معينة بين القوى الكبرى على حدود النفوذ وفق ما تمليه مصالح كل طرف على حدة، تكون مناقضة بلا أدنى شك للتوازنات السابقة.

٣. نُذر صراع جيوسياسي دولي ذات أبعاد أمنية عسكرية واقتصادية وسيناريوهات المحتملة/

التغيّرات المتسارعة في غرب افريقيا ومنطقة الساحل تنذر بتحولات عميقة ستضرب التوازنات الدولية الموجودة في هذه المناطق والتي تعود جذورها إلى الاستعمار الفرنسي لهذه البلدان وشهدت حالة من الاستمرارية طيلة السبعة عقود الماضية، فمن قمة «سان بطرسبورغ» التي أثبتت حجم وطبيعة الطموح المتبادل بين روسيا وافريقيا، إلى الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا حيث تجاوز حجم التجارة البينية بينهما حاجز ٢٠٠ مليار دولار وحجم استثمارات تجاوز ٠٢ ترليون دولار، إلى أمريكا الساعية للحد من الاندفاع الروسي الصيني نحو افريقيا أكثر من سعيها لملأ الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي فيها حيث ترى في توسع النفوذ الصيني وبدرجة أقل الروسي في أفريقيا على أنه خطوة تمهيدية للدفع نحو ولادة نظام دولي جديد.

من جهة أخرى كثيرة هي المحدّدات المفسّرة لتصاعد التنافس الدولي في أفريقيا سواء منها الداخلية أو الإقليمية والدولية والتي ساهمت في تسارع ديناميكية هذه التغيرات الحاصلة في منطقة غرب افريقيا ودول الساحل، ومن أهم هذه المحدّدات والعوامل نجد:

- تراجع قوة التواجد والنفوذ الفرنسي والذي تتعدّد أسبابه، إلا ان الثابت أن من أهم هذه الأسباب يتمثل في تمسك فرنسا بنظرتها الكولونيالية التقليدية القائمة على الاستغلال المطلق لثورات مستعمراتها القديمة، بالتزامن مع تصاعد الوعي الجماهيري والنخبوي وبخاصة لدى النخبة العسكرية المناهض لكل ما يرمز للهيمنة الفرنسية وإرثها غير المرغوب فيه، وهنا تبرز النيجر كأحد أكثر النماذج الدالة على ذلك.

- الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي فتح الباب أمام زيادة حدة التنافس الراغب في ملء هذا الفراغ بين القوى الكبرى، بل وحتى القوى الإقليمية الصاعدة الراغبة في الاستفادة من هذا التراجع، غير أن أكثر أشكال التنافس وضوحاً هو ذلك الذي تفسره مظاهر تصاعد هذا التنافس والتي من بينها:

- اختراق أمني عسكري روسي للنفوذ الفرنسي/

وهو ما يجسده تعاضد دور روسيا عبر أذرعها وبخاصة قوات «الفاغز» التي أصبحت عامل جذب للأطراف الداخلية الراغبة في الخروج من عباءة النفوذ الفرنسي، وهو ما يفسر مرونتها وقدرتها على ملء الفراغ الناجم عن التراجع الفرنسي، ولعل النموذج المالي لأكبر دليل على ذلك، ومما لا شك فيه أن هذا الوجود الروسي الأمني والعسكري مرشّح للتمدد أكثر حتى في ظل ضبابية مستقبل مجموعة «الفاغز» بعد فشل تمردّها في روسيا، إلا أن المصادر الأولية تشير إلى أن دورها سيتعاضد في أفريقيا بعد انسحابها من أوكرانيا، ما سيزيد حتماً من حدة التنافس الروسي الفرنسي.

- تصاعد التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي في أفريقيا/

فالثابت أن الأنظمة التي أفرزتها التحولات الجارية في غرب أفريقيا ودول الساحل لا تنظر للنفوذ الأمريكي بنفس منطق العداء الذي تكّنه للنفوذ الفرنسي، فمعظم قادة هذه الانقلابات كانوا قد تلقوا تدريبات عالية المستوى تحت إشراف أمريكي فضلاً على أن الاتصالات بين الطرفين تجري على أعلى مستوى، ورغم أن التوجهات الخارجية لهؤلاء القادة تنجذب أكثر نحو روسيا والصين، إلا أنها تسعى في مقابل ذلك إلى موازنتها بنظيرتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن مردّ التخوفات الأمريكية منصب حول تصاعد الدور الاقتصادي الصيني أكثر من التمدد الأمني والعسكري الروسي، ولعل أحد تفسيرات ذلك أن الولايات قد وصلت إلى قناعة استراتيجية مفادها أنه وبعد سنة ونصف السنة من الصراع مع روسيا في أوكرانيا فإن روسيا الراغبة في الدفع نحو ولادة نظام دولي جديد لا تمتلك الأدوات اللازمة للدفع بهذا الطموح لأرض الواقع، وأن ذلك لن يحدث إلا بتحالف استراتيجي واضح المعالم لم تتبلور معالمه بعد مع الصين التي تمتلك أدوات التغيير لكنها لم تتخذ قرارها السياسي بعد، وهو المحدّد الذي يمكن من خلاله تفسير مخاوف الولايات المتحدة من تصاعد المد الاقتصادي

الصيني في أفريقيا أكثر من مخاوفها من تعاضد الدور الأمني والعسكري لروسيا.

عموماً فإنه من الواضح أن النتائج المترتبة على موجة التحولات التي اتخذت شكل انقلابات عسكرية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وآخرها انقلاب النيجر، ستساهم بتداعياتها في رسم ملامح المرحلة القادمة وخاصة فيما يتعلّق بمدى مساهمة هذه الأحداث في التحولات الجارية على المستوى الدولي، رغم ضبابية حدود التوافق والاختلاف بين مختلف الأطراف حتى تلك التي ينظر إليها على أنها تبتغي نفس الأهداف، فالمتعمّق في دراسة هذه التحولات الجارية في غرب أفريقيا وعلاقتها بما يجري في مجمل النظام الدولي سيصل حتماً لقناعة مفادها أنه ليس بالضرورة أن هناك توافق تام بين الرؤيتين الصينية والروسية يرسم معالم لتكامل الأدوار بينهما في أفريقيا، وبنفس المنطق يمكن الحديث عن حدود التوافق الفرنسي الأمريكي، ففي الأخير فإن المنطلقات البراغماتية ستجعل الولايات المتحدة تقدّم مصالحها عن مصالح فرنسا أو ما سواها من مصالح.

٤. الانقلاب في النيجر «فصل آخر من موجة التحولات الجارية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل»/

وسط هذه المعطيات جاء الانقلاب العسكري في النيجر الذي قيده مجموعة من ضباط الحرس الرئاسي وبمباركة من رئاسة أركان الجيش والذي أطاح بالرئيس المدني «محمد بازوم» القريب من الغرب يعدّ حلقة إضافية في سلسلة متتالية من الانقلابات العسكرية التي مسّت دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، والتي قادتها نخبة عسكرية مناهضة في غالبيتها للنفوذ الفرنسي التقليدي، في نموذج من «المحاكاة» بين هذه النخب، ما يفسر تشابه نموذج الانقلاب في النيجر بسابقه في مالي وبوركينا فاسو.

مكمن الخطورة المرتبط بحالة النيجر هو سمة الإستثناء التي تتسم به مصالح فرنسا في النيجر والتي تمس الأمن القومي الفرنسي بشكل مباشر، فالنيجر التي تعدّ أهم معاقل النفوذ الجيو سياسي الفرنسي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعدّ أكبر منتج لليورانيوم في القارة ورابع أكبر منتج عالمياً، وتمتد الاتحاد الأوروبي بـ 25% من واردته من اليورانيوم، وترتفع النسبة إلى 35% بالنسبة لواردات فرنسا من اليورانيوم الذي يعدّ المصدر الرئيسي للطاقة الكهربائية في فرنسا بنسبة تتجاوز 70%.

داخليا/ الثابت أن الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا تستغل

المزاج الجماهيري الناظم على كل ما هو فرنسي والذي عبّرت عنه هذه الجماهير خلال مظاهراتها الداعمة للانقلاب وأخرها تلك حاولت اقتحام السفارة الفرنسية في النيجر من خلال رفع العلم الروسي نكابة في فرنسا، بل وفي كل ما يرمز إلى الامبريالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ورغم أن الانقلاب في النيجر يعدّ نكسة أخرى للتجارب الديمقراطية في أفريقيا، إلا أنه يعبر عن محاولة جادة من أجل التخلص من الإرث الاستعماري الكولونيالي الذي لطالما كان المصدر الرئيسي لنهب ثروات هذه الدول لصالح القوى الاستعمارية

واقع جيو سياسي جديد فرضته موجة الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا ومنطقة الساحل ساهمت فيه مخرجات هذه التحولات، والتي من أبرزها صعود نخب عسكرية للحكم متشعبة بالمشاعر القومية المعادية للهيمنة الفرنسية وارثها الكولونيالي، وتستند لمزاج جماهيري ناظم على كل ما يرمز لهذه الهيمنة، في حين أن ملامح توجهاتها الخارجية تعدّ أقرب إلى روسيا والصين منها إلى أي طرف آخر، رغم أنه لم يتضح بعد مدى تأثير النفوذ الأمريكي في هذه المناطق من هذه التحولات.

التقليدية وفي مقدمتها فرنسا، في حين بقيت شعوب هذه البلدان تعيش وبمعدلات عالية تحت خط الفقر وفي مواجهة الجماعات الإرهابية التي عادة ما تتخذها فرنسا ذريعة للحفاظ على وجودها.

إقليميا/ تهديد قوات «الإيكواس» وهي قوات حفظ السلام للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وتعتبر امتدادا غير مباشر للنفوذ الفرنسي التقليدي في غرب افريقيا واحد أدواته بالتدخل في النيجر، في مقابل التهديد المضاد الذي أطلقه قادة مالي وبوركينا فاسو العسكريين ضد أي تدخل من هذا النوع، يندرج بمواجهة إقليمية ذات ابعاد دولية بالنظر للمسار الخارجي للطرفين حيث تعدّ قوات «الإيكواس» أحد صور النفوذ الفرنسي في حين تجمع قادة مالي وبوركينا فاسو علاقات استراتيجية بروسيا.

دوليا/ رغم أن الانقلاب في النيجر جاء عقب القمة الروسية الإفريقية في سان بطرسبورغ ورغم عدم ثبوت أي دور لروسيا فيما يحدث في النيجر إلا أن إمكانية استعانة قادة الانقلاب بقوات «الفاغتر» الروسية على غرار ما حدث في مالي، بالتزامن مع اعلان الإدارة الأمريكية عن إعادة 1000 جندي امريكي إلى النيجر، وخروج تهديدات فرنسية بأن فرنسا ستحمي مصالحها في النيجر فُقرأ منها ضمنا أنها إشارة على إمكانية تدخل عسكري فرنسي عبر قواتها المتواجدة هناك والبالغ عددها زهاء 1500 جندي.

وسط هذا المشهد يبدو أن سيناريو تطور الأمور نحو مواجهة مباشرة بين قادة الانقلاب والقوات الفرنسية أمرا واردا، خاصة وأن قادة الانقلاب لا يخفون معارضتهم للنفوذ الفرنسي في البلاد، وهو ما بدوره يفتح الباب أمام احتمال تطور الأمور لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين القوات الفرنسية وقوات «الفاغتر» في حال لجأ قادة الانقلاب إلى الأخيرة لصد أي تدخل فرنسي.

في ردود الفعل الخارجية جمّد الاتحاد الإفريقي عضوية النيجر بعد الانقلاب في حين هدّدت مجموعة الإيكواس بإنزال عقوبات اقتصادية تصل إلى تجميد الأرصدة المالية مردفة بإمكانية استخدام القوة العسكرية لإفصال الانقلاب، أما دوليا فقد قام الاتحاد الأوروبي بتعليق المساعدات الاقتصادية والاتفاقيات المبرمة مع النيجر وعلى نفس المنوال سار الموقف الأمريكي الذي دَعَم موقف مجموعة «إيكواس»، أما الموقف الروسي فقد دعا لضبط النفس ولم يُبدي أي رغبة ظاهرية في دعم طرف على حساب آخر، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل بالإمكان أن تحدّ هذه المواقف من التحولات الراهنة أم أن الأمر بحاجة إلى آليات أخرى، تحمل الكثير من التداعيات الخطيرة في حال اللجوء إليها.



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net

